

التراث الثقافي بين آليات الحماية القانونية ومتطلبات التوظيف: حالة دراسية لمدينة تطوان

إبراهيم المديدي¹, عبد الرحيم الرفاعي², حميد العمراني³

¹مختبر التراث والتاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس - المغرب، ²طالب بسلوك الدكتوراه، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان - المغرب، ³أستاذ باحث، جامعة عبد المالك السعدي بتطوان - المغرب

ARTICLE INFO

KEYWORDS

التراث الثقافي، مدينة تطوان، الحماية القانونية، التوظيف
التموي، السياحة

HOW TO CITE

المديدي، إ.، الرفاعي، ع. أ.، & العمراني، ح. (2026).
التراث الثقافي بين آليات الحماية القانونية ومتطلبات
التوظيف التموي: حالة دراسية لمدينة تطوان
International Journal of Civilizations Studies
& Tolerance Sciences, 3(2), 58-70.
<https://doi.org/10.54878/4dfqet12>

ABSTRACT

تناول هذه الدراسة موضوع التراث الثقافي بمدينة تطوان من خلال دراسة العلاقة بين الحماية القانونية والتوظيف التموي، انطلاقاً من اعتبار التراث مورداً استراتيجياً للتنمية المحلية وعنصراً أساسياً في تشكيل الهوية والذاكرة الجماعية. وتكتسي الدراسة أهمية علمية ومجالية بالنظر إلى ما تزخر به مدينة تطوان من رصيد تراثي غني ومتعدد الروافد، يشمل التراث المادي المتمثل في المدينة العتيقة والحلي الكولونيالي، والتراث اللامادي المرتبط بالحرف التقليدية والعادات والتقاليد المحلية. وتتمثل إشكالية الدراسة في كيفية الانتقال من منطق الحماية القانونية للتراث إلى منطق التثمين والتوظيف التموي له، في ظل التحديات المرتبطة بتدهوره بسبب ضغوط العولمة، وتراجع بعض المظاهر الثقافية التقليدية. وللإجابة عن هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة مقاربة منهجية متعددة الأدوات، جمعت بين الدراسة البيبليوغرافية وتحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية المؤطرة للتراث، إضافة إلى تقنية الجرد الميداني لاختلاف أشكال التراث الثقافي بمدينة تطوان. وقد خلصت الدراسة إلى أن التراث الثقافي بمدينة تطوان يشكل رافعة للتنمية الاقتصادية والثقافية والسياحية، خاصة من خلال توظيف بعض الأصناف التراثية في تنشيط السياحة الثقافية وإعادة تأهيل المباني التاريخية وتحويل بعضها إلى فضاءات ثقافية وسياحية. كما أبرزت الدراسة أهمية التراث اللامادي في الحفاظ على الهوية المحلية وتعزيز الاقتصاد الثقافي. وفي المقابل، كشفت النتائج عن وجود تحديات مرتبطة بضعف التنسيق المؤسسي، ومحدودية الإمكانيات المالية للفاعلين المتدخلين.

Double-blind peer review by independent reviewers.

Received: 08 Jul 2026, Accepted: 19 Nov 2026, Published: 09 Dec 2026

*Corresponding author: Elmedydyibrahim@gmail.com

Copyright: © 2026 by the author. Licensee Emirates Scholar Center for Research & Studies, UAE.

Open access under the Creative Commons Attribution (CC BY) license

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>



مدخل عام

عرف التراث الثقافي في العقود الأخيرة اهتماماً ملحوظاً إن على المستوى العلمي أم على المستوى المؤسسي، باعتباره أحد الركائز الأساسية لهوية الشعوب وذاكرتها الجماعية من جهة ومورداً تاريخياً استراتيجياً لتحقيق التنمية من جهة أخرى. غير أن هذا التراث أصبح اليوم مهدداً بالزوال بفعل التحولات السوسيو-اقتصادية المتسارعة، وضغوط العولمة الجارفة، وتماهي أنماط العيش الحديثة التي أضعفت الكثير من الممارسات والتعبيرات الثقافية ذات الخصوصيات المحلية. وفي مقابل ذلك، برزت مقاربات جديدة تنظر إلى التراث لا فقط كقيمة رمزية تستوجب الحماية القانونية، بل كنتيجة قابلة للتعبئة والتمين، خاصة في إطار السياحة الثقافية التي تُعد من أكثر الأنماط السياحية نمواً على الصعيد العالمي.

في هذا السياق، تكتسي دراسة التراث الثقافي بمدينة تطوان أهمية علمية وراهنية، بالنظر لما تزخر به من موارد تراثية غنية ومتنوعة، تشكل نتاجاً لتراكم حضاري طويل تعاقبت خلاله أجناس بشرية متعددة الروافد. فالساكنة المحلية وتلك التي هاجرت من مناطق مغربية مختلفة فضلاً عن العنصر الأندلسي من مسلمين ويهود هاجروا إلى المدينة إثر محاكم التفتيش، زيادة على العنصر الجزائري والعنصر الأوروبي بعد توقيع الحماية على المنطقة وما رافق ذلك من تراكم ثقافي غني ومتنوع أسهم في بلورة هوية عمرانية ورمزية متميزة، تتجلى أساساً في المدينة العتيقة المصنفة تراثاً عالمياً من طرف منظمة اليونسكو منذ سنة 1997، إلى جانب الحلي الإرث العمراني الناتج عن فترة الحماية الإسبانية المصنف تراثاً وطنياً، إضافة إلى التراث اليهودي والرصيد الغني من أشكال التراث المادي، من عادات ومظاهر الاحتفال واللباس والطبخ واللهجة المحلية.

غير أن هذا الغنى التراثي يواجه اليوم تحديات حقيقية تتعلق بالحفاظ والصيانة، مقابل رهان التوظيف التنموي من خلال توظيفه في السياحة الثقافية والتسويق التراثي، وهو ما يجعل هذا المقال يندرج ضمن الأبحاث الرامية إلى مساءلة الانتقال من منطق الحماية القانونية للتراث الثقافي إلى منطق التوظيف التنموي.

إشكالية الدراسة وأهدافها

تتمحور إشكالية الدراسة حول السؤال الرئيس الآتي:

إلى أي حد تتيح مدينة تطوان في الانتقال من حماية تراثها الثقافي قانونياً ومؤسسياً إلى تمينه وإعادة توظيفه بما يساهم في تحقيق التنمية المحلية، مع الحفاظ على قيمته التاريخية والثقافية والرمزية؟

ويتفرع عن هذا السؤال سؤالان أساسيان:

- ما مدى فعالية آليات الحماية القانونية والمؤسسية للتراث الثقافي بمدينة تطوان؟

- كيف يُوظف التراث المادي واللامادي في التنمية الاقتصادية والثقافية والسياحية للمدينة، وما أبرز الإكراهات التي تحد من ذلك؟
- أما أهداف هذه الدراسة فتتمثل فيما يلي:
- تشخيص واقع التراث الثقافي بمدينة تطوان وتحديد أبرز مكوناته المادية واللامادية؛
- تحليل الإطار القانوني والمؤسسي المؤطر لحماية التراث الثقافي وتديره؛
- رصد بعض أنماط إعادة توظيف التراث واستغلاله في الوظائف الثقافية والسياحية والاقتصادية؛
- تحديد الأدوار التنموية المباشرة وغير المباشرة للتراث في تعزيز جاذبية المدينة وإشاعها؛
- الكشف عن أبرز الإكراهات التي تحد من الانتقال من الحماية إلى التمين والتوظيف التنموي.

منهجية الدراسة وطريقة استقاء المعلومات

اعتمدنا في هذه الدراسة مقارنة منهجية متعددة الأدوات، انسجاماً مع طبيعة موضوع التراث الثقافي بمدينة تطوان وتشعب أبعاده التاريخية والقانونية والمجالية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. وقد تم الجمع بين البحث البيبليوغرافي والوثائقي، والدراسة القانونية والمؤسسية، والجرد الميداني، والملاحظة المباشرة، والتوثيق الفوتوغرافي، ودراسة بعض حالات إعادة التوظيف والتنمية، بما يسمح بتكوين صورة متكاملة عن واقع التراث الثقافي بالمدينة وإمكانات حمايته وتمينه وتوظيفه في خدمة التنمية.

في المرحلة الأولى، تم اعتماد الدراسة البيبليوغرافية والوثائقية من خلال الاطلاع على مجموعة من المؤلفات والكتب والأبحاث الأكاديمية والمقالات العلمية والدراسات المتخصصة التي تناولت قضايا التراث الثقافي، مع التركيز على الأدبيات المرتبطة بمفاهيم الحماية والتمين وإعادة التوظيف والاقتصاد الثقافي والتراثي. كما تم الرجوع إلى عدد من الدراسات والأعمال التي تناولت مدينة تطوان وتراثها العمراني والثقافي، بهدف بناء الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ووضع الحالة المدروسة ضمن سياقها التاريخي والمجالي.

وفي المرحلة الثانية، تم إجراء تحليل للنصوص القانونية والتنظيمية والمؤسسية ذات الصلة بحماية التراث الثقافي وتديره، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. وشمل ذلك رصد المقتضيات القانونية المتعلقة بحماية المآثر والمواقع التاريخية والتراث العمراني، إلى جانب استحضار الاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة. كما تم الوقوف على أدوار واختصاصات المؤسسات والهيئات المتدخلة في تدبير التراث وحمايته وتمينه، وذلك من أجل فهم الإطار المؤسسي الذي تتم داخله عملية المحافظة على الموروث الثقافي وتوظيفه.

أما المرحلة الثالثة، فقد ارتكزت على الجرد الميداني للتراث الثقافي بمدينة تطوان، باعتباره أحد أهم مصادر المعطيات الأصلية في هذه الدراسة. وقد شمل الجرد مختلف المعالم والعناصر ذات القيمة التاريخية والحضارية داخل المدينة العتيقة لتطوان، مع التركيز على المباني والمنشآت والقضاءات التي تعكس الخصوصية التاريخية والعمرانية والثقافية للمدينة. كما امتد الجرد إلى عدد من المعالم التاريخية والعمرانية التي ارتبطت بفترة الحماية الإسبانية، بالنظر إلى ما تمثله من رصيد تاريخي وثقافي، وما تؤديه بعض هذه المعالم حالياً من وظائف اقتصادية أو ثقافية أو سياحية. وقد تم خلال العمل الميداني تسجيل طبيعة كل معلم ووظيفته وأهميته التاريخية والتراثية، إلى جانب رصد حالته الفيزيائية ووضعته الحالي ومدى اندماجه في النسيج الحضري.

واعتمدت الدراسة، بالتوازي مع الجرد، على الملاحظة الميدانية المباشرة للوقوف على واقع المعالم والقضاءات التراثية، ومتابعة أنماط استعمالها والوظائف التي تؤديها، ومدى ارتباطها بالحركة السياحية والأنشطة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية. كما تم توظيف التصوير الفوتوغرافي باعتباره أداة لتوثيق المعالم المدروسة وإبراز خصائصها المعمارية والجمالية وحالتها الفيزيائية، فضلاً عن توثيق أشكال إعادة توظيفها والوظائف الجديدة التي أصبحت تؤديها. وقد أُنجزت عمليات الرصد والجرد والتصوير الميداني خلال فترات زمنية متباعدة بين سنتي 2024 و2025، بما أتاح الوقوف على الحالات المدروسة في سياقات زمنية مختلفة. وفي مرحلة لاحقة، تم الانتقال من الجرد العام إلى الدراسة المعمقة لبعض الحالات، من خلال اختيار مجموعة من الأصناف والمعالم التراثية التي شهدت عمليات إعادة توظيف أو استغلال وظيفي وتنوحي. ولم يكن اختيار هذه الحالات اعتباطياً، وإنما استند إلى مجموعة من المعايير، من أبرزها القيمة التاريخية والتراثية، والإشعاع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والمديني، وطبيعة الوظيفة الجديدة، ومدى مساهمة إعادة التوظيف في المحافظة على العنصر التراثي وإدماجه في الدينامية التنموية للمدينة.

وقد شملت الحالات المدروسة أنماطاً مختلفة من إعادة التوظيف، بما يسمح بإبراز تعدد الوظائف التي يمكن أن يؤديها التراث في التنمية المحلية. ويتعلق الأمر، من جهة، بفضاءات تحقق مردودية اقتصادية مباشرة من خلال العائدات المالية المرتبطة باستغلالها، كما هو الحال بالنسبة لبعض المتاحف ودور السينما والفنادق وغيرها من المنشآت ذات الوظائف الاقتصادية والسياحية. ومن جهة أخرى، تم الوقوف على فضاءات تؤدي أدواراً تنوحي غير مباشرة، خاصة بعض الفضاءات الدينية والثقافية والساحات العمومية والمواقع التاريخية التي لا ترتبط بالضرورة بعائد مالي مباشر، لكنها تسهم في استقطاب الزوار والسياح من داخل المغرب وخارجه، وتعزيز جاذبية المدينة وإشعاعها الثقافي والتاريخي والمديني، فضلاً عن دعم الأنشطة والخدمات المرتبطة بالسياحة والتراث.

وبذلك، لم يقتصر التحليل على القيمة المادية المباشرة للتراث، وإنما أخذ بعين الاعتبار أيضاً قيمته الرمزية والثقافية والاجتماعية والتاريخية والدينية، باعتبارها مكونات أساسية في قياس أثر التراث في التنمية. كما تم اعتماد المقارنة بين الحالات المدروسة للكشف عن اختلاف أنماط التوظيف وإعادة التوظيف، ومدى نجاحها في تحقيق التوازن بين الحفاظ على الخصوصية التراثية من جهة، والاستجابة للوظائف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المعاصرة من جهة أخرى.

وأخيراً، تم تجميع المعطيات الميدانية والوثائقية والقانونية وتحليلها بشكل تركيبي، بهدف الربط بين واقع الحماية القانونية والمؤسسية، ووضعيات التراث ميدانياً، وأنماط إعادة توظيفه، وإمكاناته في تحقيق التنمية المحلية. قد سمح هذا التسلسل المنهجي بالانتقال من التشخيص العام لمكونات التراث الثقافي بمدينة تطوان، إلى تحليل بعض النماذج التطبيقية، ثم تقييم أدوارها التنموية المباشرة وغير المباشرة، بما يخدم الإشكالية المركزية للدراسة المتعلقة بالعلاقة بين حماية التراث الثقافي ومتطلبات تنميته وتوظيفه في التنمية.

1. التراث والسياق التاريخي للاهتمام به وتوسع مجالاته

تُشير كلمة التراث حسب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة إلى الإرث الذي ورثناه من الماضي ونتمتع به اليوم، والذي ننقله إلى أجيال الغد، وفي قوله تعالى في سورة الفجر: «وَتَأْكُلُونَ التُّرَاثَ أَكْلًا لَمًّا»¹ التي تعني أكل الميراث والملك بظلم وشدة. وهو إنتاج فكري وقيم روحية دينية وأخلاقية وجمالية... إلخ، تقع هناك فعلاً، أي خارج الحضارة الحديثة، ليس فقط بوصفها منجزات مادية وصناعية بل أيضاً بوصفها نظاماً معرفية ومنظومات فكرية وأخلاقية وجمالية². وقد بدأ الاهتمام بهذا التراث منذ أواخر القرن التاسع عشر. أما التراث الثقافي الذي يعد أحد المفاهيم المتداولة بقوة في السياق العالمي المعاصر، ذلك لأنه يمثل ذاكرة الجماعات الإنسانية وهويتها التاريخية، وقد حظي باهتمام متزايد نتيجة التسارع الكبير في وتيرة التحديث والتحوّلات المجتمعية، وهو ما يجعل العديد من المجتمعات تسعى إلى الحفاظ على ما خلفته الحضارات السابقة لتوفير الإحساس بالانتماء في عالم سريع التغير. فالتراث الثقافي لا يقتصر على آثار مادية فقط، بل يمتد إلى الممارسات والمعارف واللغة والرموز التي تشكل مرجعاً حضارياً وثقافياً يربط الماضي بالحاضر والمستقبل، ويساعد في فهم مشكلات العصر وإدارتها بفعالية. ويمكن تصنيف التراث الثقافي إلى صنفين أساسيين، الأول مادي ويشمل كل مباني ومواقع تاريخية وآثار وتراث منقول، والثاني لامادي وهو كل ما أنتجه الفكر البشري عبر التاريخ من ممارسات ومعتقدات ومهارات.

1.1. سيرورة التثريت: من الأشكال الكلاسيكية للتراث إلى التراث الثقافي اللامادي

بدأ الاهتمام بالتراث في نهاية القرن التاسع عشر، حيث دعت الدول الأوروبية ذات الرصيد التراثي الغني، مثل فرنسا وإيطاليا واليونان، إلى سنّ قوانين واتفاقيات لحماية المباني القديمة والمعالم التاريخية بعدما نالها التخريب والدمار الكبير الذي خلفته الحروب بفعل استعمال الأسلحة الحديثة التي أفدت بالعديد من المباني التراثية وكذلك البشر، زيادة على تأثير العوامل الطبيعية من تآكل وتلاشي للبناء، فضلاً عن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات العنيفة. كلها أدت إلى تدهور التراث المبني وتلاشيها. لذلك بادر المهتمون بتدبير الشأن الدولي إلى صياغة ميثاق واتفاقيات دولية، الغاية منها هو تضافر الجهود للحفاظ على التراث وصيانه لأنه يمثل ذاكرة الشعوب الجماعية.

بناء عليه فقد كان أول إطار قانوني لحماية الممتلكات الثقافية في النزاع المسلح سنة 1899 ضمن اتفاقية لاهاي³، التي تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية من التدمير أو الضرر أو النهب أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، باعتبارها تراثاً إنسانياً. وفي سنة 1931 اجتمع معماريو الآثار في مدينة أثينا اليونانية لعقد مؤتمر، الذي أكد على ضرورة الحفاظ على التراث الفني والأثري، كما صدر بعد ذلك بستين ميثاق⁴ أثينا⁵، الذي حدد شروط التدخل في المعالم التاريخية عبر عملية الترميم، التي من مبادئها الأساسية هي الأصالة والكيالية والقابلية للاسترجاع.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتبعاً لسيروية التشريع ومأسسة التراث، فقد تم إنشاء منظمة الأمم للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" سنة 1945 للسهر على حماية وتدبير التراث العالمي، حيث تم وضع اتفاقية 1954 المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح⁶، نظراً لكون نتائج الحربين العالميتين كانت أوروبا ميداناً لهما خلفت دماراً للممتلكات والآثار. وفي سنة 1964 تم عقد مؤتمر البندقية الذي أصدر ميثاق البندقية⁷ وأوصى بإنشاء المجلس الدولي للآثار والمواقع (ICOMOS) الذي وضع المبادئ الأساسية لصيانة التراث المعماري والأثري.

غير أن بداية الاهتمام الحقيقية بجمال التراث بمختلف أشكاله وأصنافه بدأت فعلياً سنة 1972 مع إصدار اتفاقية دولية بشأن حماية التراث الطبيعي والثقافي⁸ من طرف "اليونسكو"، حيث دعت إلى تسجيل دعت إلى تسجيل المواقع التراثية الطبيعية والبشرية في سجل مواقع التراث العالمي الإنساني الذي بغرض المحافظة عليه، لأنه ملك للإنسانية جمعاء يمثل ذاكرتها الجماعية. لذلك عرفت إقبالاً كبيراً

من طرف بلدان العالم، إذ صادقت عليها 196 دولة إلى حد الآن (2025/12/18) 9 من بينها المغرب الذي صادق عليها سنة 1975، وتم تصنيف ما مجموعه 1248 صنفاً تراثياً يتوجب المحافظة عليه، منها 972 موقعاً ثقافياً و235 موقعاً طبيعياً و41 موقعاً يجمع بين الثقافي والطبيعي. ومنذ أن صادق عليها المغرب تم تصنيف تسعة أصناف تراثية كان آخرها مدينة الرباط سنة 2012.10

واستقراراً في مأسسة وقونة التراث فقد تم عقد مؤتمر واشنطن سنة 1987 الذي نتج عنه إصدار ميثاق واشنطن للحفاظ على المدن والمناطق الحضرية التاريخية¹¹، حيث شمل الميثاق المدن والمناطق العمرانية التاريخية بما فيها المدن الكبرى، المدن الصغيرة، المراكز التاريخية والأحياء، مع بيئاتها الطبيعية والمصنعة، باعتبارها تعبيراً عن تنوع المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ. وفي سنة 1993 تم إطلاق برنامج الكنوز البشرية الحية من طرف اليونسكو¹². إذ من ضمن ما جاء به هو الاعتراف رسمياً بالفرد كحامل للمعارف التقليدية والمهارات الإنسانية النادرة، بغاية دعم حفظ وحماية التراث الثقافي غير المادي من خلال حماية الأفراد الناقلين للمعارف التقليدية، وتحفيزهم على نقل المهارات إلى الأجيال اللاحقة ضماناً لاستمرارية هذا التراث.

وفي سنة 1995 صدرت اتفاقية بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة التي أعدها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص¹³، حيث من بين ما تهدف إليه هو مكافئة الاتجار غير المشروع بالأشياء الثقافية عبر وضع إطار قانوني دولي موحد لاسترداد الممتلكات الثقافية المسروقة والممتلكات الثقافية التي صدرت بطريقة غير قانونية من بلد قائم به القانون الوطني الذي يحمي التراث الثقافي. غير أن التحول الكبير في مجال الحماية القانونية للتراث بدأ بإعلان اليونسكو عن روائع التراث الشفهي وغير المادي للبشرية.

ونتيجة هذه الدينامية تم إصدار اتفاقية اليونسكو لصون التراث الثقافي غير المادي¹⁴ سنة 2003 التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2006 وأحدثت نقلة نوعية في مجال التراث، إذ شكلت إلى جانب اتفاقية 1972 أهم مراجع قانونية دولية لحماية التراث سواء منه المادي أو اللامادي. حيث شملت هذه الاتفاقية الممارسات والتقاليد الشفوية واللغوية، الفنون الأدائية والموسيقى والرقص، الممارسات الاجتماعية والاحتفالات والطقوس، المعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، الحرف التقليدية والمهارات المرتبطة بها، زيادة عن الأشياء، المساحات الثقافية المرتبطة بهذه الممارسات، وتم تصنيف بموجبها 849 ممارسةً وعنصراً

تراثياً من 157 دولة في العالم¹⁵، من بينها 16 شكلاً تراثياً على مستوى المغرب، كان آخرها القفطان المغربي: الفن والتقاليد والمهارات¹⁶.

2.1. الإطار التشريعي للتراث بالمغرب رغبة واضحة في مجال قونة التراث

يتميز الإطار التشريعي للتراث بالمغرب بازدواجية دولية-وطنية، تعكس انخراط المملكة في المنظومة الدولية لحماية تراثه، مع السعي إلى ملاءمتها مع التنوع التراثي والحضاري الذي يعرفه. إذ أنه انخرط في جل الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتراث، خصوصاً تحت مظلة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومن أبرزها: اتفاقية 1972 لحماية التراث الثقافي والطبيعي العلمي التي تم تصنيف على إثرها العديد من الأشكال التراثية، ثم اتفاقية 2003 لصون التراث الثقافي اللامادي التي شكلت منعطفاً نوعياً في الاعتراف بالتراث اللامادي المغربي، حيث تم تسجيل موسم طانطان، ساحة جامع الفناء، مهرجان حب الملوك، الطقوس المرتبطة بشجرة الأركان، طبق الكسكس، فن التبوريدة، فن الملحون والقفطان المغربي: الفن والتقاليد والمهارات. وقد مكّن هذا الانخراط من تدويل التراث المغربي. وقد واكب المغرب هذه الالتزامات الدولية بوضع ترسانة قانونية وطنية، مكنت إلى حد ما توفير الحماية القانونية لتراثه الثقافي من أهمها:

✓ **القانون رقم 22.80 المتعلق بالمحافظة على المباني التاريخية والمنابر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والعاديات¹⁷**، الذي صدر في ثمانينيات القرن الماضي ويعد الإطار القانوني المرجعي في مجال الحماية القانونية للتراث المادي، وذلك عبر تصنيف المعالم التاريخية ذات القيمة المعمارية والحضارية، كما يعد أساساً قانونياً لتدخل الدولة والجماعات الترابية في مجال صيانة وتثمين التراث عبر مجموعة من الآليات القانونية على رأسها نزع الملكية لغرض المنفعة العامة إذا اقتضت حماية التراث ذلك والقيام بأشغال الترميم والصيانة عند الاقتضاء وتقديم المساعدة التقنية للفواص في بعض الحالات من أجل حماية التراث؛

✓ **قانون رقم 12.90 المتعلق بالتعمير¹⁸**، الذي يهدف إلى تنظيم استعمال المجال العمراني وضبط عمليات البناء والتجزئة، كما تشمل مقتضياته حماية المدن العتيقة، والحفاظ على الطابع المعماري ومنع الهدم أو إحداث إصلاحات في البناية دون الحصول على ترخيص من السلطة المختصة، كما يتطرق إلى قرارات تخطيط الطرق والشروط الخاصة بالبناء والعقوبات المترتبة

عن المخالفات¹⁹، حيث تسهر السلطات المحلية على زجر مخالفاته، كما تسهر الجماعات الترابية على منح التراخيص من عدمها وفق الشروط القانونية المحددة؛ زيادة على هذين القانونين الهامين في مجال الحماية القانونية للتراث بالمغرب، هناك القانون رقم 22.10 المتعلق بالمناطق المحمية²⁰، الذي يهدف إلى حماية المتزهات الوطنية والمواقع الطبيعية ذات القيمة البيئية والتراثية وبعض المراسيم وقرارات التقييد الخاصة المعالم التاريخية²¹. وفي إطار تعزيز حماية التراث المغربي المتنوع، فقد بادر المغرب إلى إنشاء المعهد الوطني لعلوم الآثار والتراث سنة 1986 بهدف تكوين وتأهيل الموارد البشرية وتطوير البحث العلمي في مجال التراث. غير أن القلة النوعية في المنظومة التشريعية الوطنية تجلت في صدور القانون رقم 33.22 المتعلق بحماية التراث²²، الذي ظل لأزيد من عقد من الزمن حبيس الرفوف.

3.1. الإطار المؤسسي لتدبير التراث بالمغرب وتداخل الاختصاصات

يتسم الإطار المؤسسي المغربي بتعدد المتدخلين في مجال التراث، وهو ما يخلق تكاملاً أحياناً وتداخلاً أحياناً أخرى بين مهام الحماية والتثمين والتوظيف التنموي، حيث يتكامل في اهتمامها بالتراث، لكن تعارض في بعض الأحيان في الإمكانيات المالية المرصودة لها من أجل تنفيذ سياستها لحماية التراث وتوظيفه تنوياً وأولوياتها حسب نوع التراث المراد حمايته وتوظيفه، فضلاً عن مواردها المالية والعقارية الذاتية، ويمكن تصنيف الفاعلين في مجال التراث بالمغرب إلى ما يلي:

✓ **وزارة الشباب والثقافة والتواصل:** تضطلع وزارة الشباب والثقافة والتواصل بدور محوري واستراتيجي في مجال التراث، حيث تنصب نفسها كمدافع أساسي عن التراث، من خلال إعداد السياسة العمومية في مجال التراث وملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد والسهر على تنفيذ القوانين والإشراف على جرد وتصنيف وتسجيل الممتلكات والعناصر التراثية، زيادة عن مراقبة الأشغال والتدخلات بالمواقع والمعالم المصنفة أو المقترحة للتصنيف والقيام بأعمال الترميم، فضلاً عن التنسيق مع القطاعات الحكومية الأخرى والجماعات الترابية، كما أنها تمثل المغرب لدى المنظمات الدولية المعنية بالتراث، وإعداد ملفات تسجيل التراث المغربي ضمن لائحة التراث العالمي الاستثنائي. غير أن هذه المهام والاختصاصات المتعددة والمتداخلة تصطدم بضعف الإمكانيات المالية المرصودة لها، والتي تعيق تنفيذ سياستها في مجال التراث؛

على المداخل الهامة التي تحصلها من العقارات التي تمتلك. بينما تكفل إدارة

المعالم الدينية	المعالم الدفاعية	المعالم السوسيو-اقتصادية	معالم أخرى ذات أهمية تراثية	المجموع
67	29	46	12	154

الدفاع الوطني بحماية

المعالم العمرانية كالأسوار والأبراج والتحصينات، في حين تطلع الجماعات الترابية بحماية التراث وتوظيفه تنوياً وفق ما يسمح به القانون. هذا التعدد يوفر فرص تكامل لكنه يبرز الحاجة إلى التنسيق ووضع سياسة وطنية موحدة لضمان حماية التراث واستثماره تنوياً.

2. التراث الثقافي بمدينة تطوان بين الحماية القانونية والتوظيف التنموي

توفر مدينة تطوان على رصيد تراثي غني ومتنوع، تندخل فيه روافا متعددة تعكس عمقها التاريخي وتعدد مرجعياتها الحضارية. ويشمل هذا الرصيد تراثاً مادياً يتجلى في معالم المدينة العتيقة وما تزخر به من قيمة معمارية وجمالية، والحي الكولونيالي بطابعه المعماري الأوروبي، ثم المدينة المغربية بما تحمله من خصوصيات محلية مميزة، إلى جانب تراث لامادي يتجسد في الحرف التقليدية والممارسات والمهارات الحياتية. وسنعمل فيما يلي على تناول كل صنف من هذه الأصناف التراثية:

1.2. المدينة العتيقة لتطوان ذات الخصائص المعمارية المتميزة من الحماية إلى التوظيف

تعدّ المدن العتيقة والمراكز التاريخية رصيداً تراثياً غنياً ومتعدد الأبعاد، يتجسّد في تنوع الأشكال العمرانية التي طبعت المجال العربي منذ العصور الوسطى، إذ وصل عدد المعالم التاريخية بها إلى 154 معلبة ذات قيمة تراثية وحضارية متميزة (الجدول 1). غير أنّ هذا التراث المعماري أصبح اليوم مهدّداً بخاطر التدهور والتشويه، نتيجة عوامل متداخلة أبرزها التمدن السريع، إلى جانب سلوكات وتطلعات حديثة²⁷. وفي هذا السياق، تبرز المدينة العتيقة لتطوان المصنفة على لائحة التراث العالمي للإنساني لليونسكو²⁸، باعتبارها تعبيراً حياً عن روح مدينة متوسطية ذات جذور أندلسية ومغربية في آن واحد، كما أنها أصبحت عضواً في شبكة المدن المبدعة المصنفة على قائمة اليونسكو منذ سنة 2017. غير أنّ التحدي لم يعد مقتصرًا على حماية هذا الموروث، بل أصبح يتّصل في كيفية إدماجه في الدينامية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمدينة، بما يضمن استدامته ويعزز دوره في تحقيق التنمية.

جدول رقم 1: أهم المرافق بمدينة تطوان العتيقة

المصدر: جرد ميداني للمؤلفين بالمدينة العتيقة، 2024.

✓ **وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:** التي تشرف على العديد من الأصناف التراثية ذات الخصوصية المعمارية والدينية والروحية كالمساجد والزوايا والأضرحة والمدارس العتيقة، معتبرة نفسها المدافع الأول عن التراث الديني المغربي، بما يشمل المساجد والجامع والزوايا والأضرحة والمدارس العتيقة، مستندة في ذلك إلى الإمكانات المالية الهامة التي تمكّنها من الحفاظ على هذا الإرث وصيانته وتمثينه، لا سيما وأن المغرب يزخر بتراث ديني فريد يتميز بخصائص معمارية متميزة؛

✓ **إدارة الدفاع الوطني:** التي تتولى حماية المعالم العمرانية الاستراتيجية كالأبراج والأسوار والتحصينات العسكرية التاريخية التي تمثل جزءاً من التراث التاريخي والعمراني الدفاعي للبلد المغربي، فضلاً عن التدخل في حالات الطوارئ لحماية المواقع التراثية من الكوارث الطبيعية، الحوادث، أو الأعمال التخريبية وتنفيذ خطط إخلاء أو تأمين المواقع عند الضرورة لضمان سلامة المواطنين والتراث على حد سواء؛

✓ **الجماعات الترابية (الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات):** التي تضع حماية التراث وتوظيفه في صميم أولوياتها، باعتبارها الوحدة الإدارية الأقرب إلى المواطنين والتي تسهر يومياً على تدبير الشأن المحلي. فهي تخصص جزءاً هاماً من إمكانياتها ومواردها لصيانة التراث ورد الاعتبار له، مع العمل على تفعيله كرافد للتنمية المحلية، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، كما تخولها لها القوانين التنظيمية الخاصة بها، خاصة القانون رقم 111.14 المتعلق بالجهات²³ والقانون رقم 112.14 المتعلق بالعمالات والأقاليم²⁴ والقانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات²⁵. كما يمكنها إقامة شراكات مع القطاعات الحكومية والمنظمات المدنية والفاعلين الاقتصاديين لإطلاق برامج متكاملة تضمن الحفاظ على التراث وتوظيفه تنوياً.

يتم تدبير التراث بالمغرب بتعدد المؤسسات المتداخلة، مما يثري التصور لكنه في الوقت نفسه يشتت الجهود ويغيب سياسة وطنية واضحة المعالم. فتتولى وزارة الثقافة رغم ضعف إمكانياتها المالية في إعداد السياسات العمومية في مجال التراث، حيث تسمى هذه المؤسسة وزارة الشباب والثقافة والتواصل التي قدرت ميزانيتها سنة 2024 بـ 4,06 مليار درهم منها 1,15 مليار خصصت لقطاع الثقافة وسنة 2025 بـ 5,5 مليار درهم، على الرغم من تشعب قطاع الثقافة الذي يشمل مجموعة من المجالات، بينما تشرف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بإمكانياتها المالية والعقارية المهمة على تدبير التراث الديني، حيث قدرت ميزانيتها سنّي 2024 و 2025 بـ 6,12 مليار درهم و 6,68 مليار درهم على التوالي²⁶، زيادة

✓ نماذج من بعض مظاهر التوظيف التنموي للتراث بالمدينة العتيقة

تعد المدينة العتيقة لتطوان نموذجاً بارزاً في السياق المغربي والعالمي لما يمكن أن يقدمه التراث الثقافي بها من فرص تنمية، خصوصاً في مجال السياحة الثقافية التي تستهوي الزوار من مختلف أنحاء العالم، ودون إغفال الأهمية التاريخية والجمالية التي تكتنزها هذه المدينة، فإن الزخم الكبير للأصناف التراثية بها يفتح آفاقاً واسعة لإعادة قراءة العلاقة بين الحفاظ على التراث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أظهرت التجارب الدولية أنَّ السياحة الثقافية تشكل منطلقاً رئيسياً في عملية توظيف التراث كرافعة تنمية، وذلك من خلال صيانة المعالم التاريخية وإعادة إدماجها في الدورة الاقتصادية الحديثة²⁹. في هذا الإطار، شهدت المدينة العتيقة لتطوان عملية ترميم واسعة شملت العديد من المعالم التاريخية، منها ما ظل محافظاً على وظائفه التقليدية مثل الأفرنة، والحمامات، والسقايات، والمساجد، والزوايا، ومنها ما تم تغيير وظائفه استجابة للتحولات التي شهدها عالم اليوم مع الحفاظ على خصوصياتها المعمارية. وفي هذا السياق أوصى الخبراء في المحافظة على التراث المينة على ضرورة استثمارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ضمان استدامتها³⁰.

كما شملت عمليات الترميم استراتيجيات إعادة التوظيف المعماري للمباني التاريخية بما يحافظ على خصائصها الفنية والتراثية، وذلك من خلال تحويل عدد من الدور العتيقة إلى رياضات لإيواء السياح من مختلف مناطق العالم مستفيدة بذلك من تجارب وطنية ودولية، في إطار ما يُعرف بالسياحة التراثية المستدامة، حيث قُدِّر عدد السياح الوافدين على المدينة سنة 2022 بحوالي 78 ألف سائح³¹. وقد أشارت دراسات متخصصة إلى أن إعادة استخدام المعالم التاريخية يمكن أن يشكل وسيلة فعالة للحفاظ على التراث، مع توفير فرص اقتصادية³². من بين نماذج توظيف التراث نجد دار بنعبود، التي تم ترميمها وإعادة تأهيلها لتصبح متحفاً للمقاومة وأعضاء جيش التحرير، حيث ويبرز من خلال مجموعاته الوثائقية والتصويرية، التضحيات والجهود التي بذلها المغاربة، في كفاحهم من أجل الاستقلال. وتشمل معروضات المتحف صوراً ووثائق تتعلق بالحركة الوطنية والمقاومة المغربية في المنطقة، بالإضافة إلى منشورات توثق لمشاركة أعضاء جيش التحرير في النضال ضد الاستعمار، علاوة على أشرطة وثائقية وتحف مرتبطة بتلك المرحلة التاريخية، بالإضافة إلى متحف لوقش للتراث البدني (الصورتين 1 و2) الذي يوثق لنظام المساجد والكتاتيب القرآنية من الغرف الذي يحتويها، كان عبارة عن مدرسة قديمة للتعليم الديني. وتأتي أهمية هذه النماذج كأثلة عملية على كيفية جعل التراث وسيلة للحفاظ على الهوية الجماعية ورافعة للتنمية السياحية.



الصورتين 1 و2: متحف لوقش للتراث الديني وبعض أروقته

المصدر: بعدسة الباحث إبراهيم المديدي، 31 يوليوز 2024 (على اليمين)، 10

غشت 2026 (على اليسار)

بالإضافة إلى ما تقدم، يوجد أيضاً المتحف الأركيولوجي بمدينة تطوان، الذي أنشئ سنة 1939 خلال فترة الحماية الإسبانية، وبشكل نموذجاً لتوظيف التراث الأركيولوجي في خدمة التنمية الثقافية والسياحية، لما يضمه من تحف ولقى أثرية أسفرت عنها الحفريات التي شهدتها المنطقة، ولا سيما تلك المنجزة منذ مطلع القرن العشرين من طرف عدد من الأركيولوجيين الإسبان، من بينهم ميكل دي طراديل، وتشمل الخزفيات والفسيفساء والنقائش والمنحوتات والحلي والنقود والمسكوكات والأدوات الحجرية، بما يوثق لمراحل الاستقرار البشري بالمنطقة منذ عصور ما قبل التاريخ إلى الفترات التاريخية. ويستقطب المتحف وفوداً وزواراً من جنسيات مختلفة، مقابل تذكرة دخول محددة في 20 درهماً للفرد، وهو ما يتيح له تحقيق عائدات مالية مهمة يمكن أن تسهم في تطوير بنياته وخدماته وتحسين العرض المتحفي، فضلاً عن تعزيز دوره في التعريف بالتراث الأركيولوجي لمدينة تطوان والارتقاء بالسياحة الثقافية بها.

✓ نماذج من بعض مظاهر التوظيف التنموي للتراث المتربط بفترة الحماية الإسبانية بمدينة تطوان

في الغالب يُحتزل الاستعمار في كونه مشروعاً استغلالياً هدفه توظيف موارد البلدان المستعمرة وتسخير بنياتها لخدمة المعمارين أو تلبية حاجيات البلد الأصلي، وذلك عبر تهئية المجال عمرانياً وتجهيزه ببنى تحتية ولوجيستية ومرقئية تيسر حركة البضائع والأشخاص وتدعم منطق الهيمنة والاستقرار. غير أن هذا التصور، على وجاهته التاريخية، لا يستوعب كامل آثار المرحلة الاستعمارية، إذ يُظهر التقييم اللاحق لخروج المستعمر أن بعض المكونات المادية والرمزية التي خلفها شكلت

رصيداً حضارياً ذا قيمة. فقد أسهمت البنى التحتية والتجهيزات العمومية، إلى جانب التراث العمراني ذي المرتبط بفترة الحماية، في إغناء المشهد الحضري ومنح المدن المستعمرة سابقاً ملامح معمارية وثقافية مميزة. ويُعد هذا التراث اليوم، كما هو الحال بمدينة تطوان، رأساً رمزياً يمكن توظيفه تنويراً، خاصة في المجال السياحي والثقافي، على غرار تجارب دول عديدة جعلت من تراثها المرتبط بحماية الحماية رافداً أساسياً من روافد التنمية بإعادة توظيفه.

يُشكل الحي الذي الإسباني أو ما يعرف بـ "الإنساني"، نموذجاً عمرانياً ذا قيم تراثية وجمالية ومعمارية، يتجلى ذلك في تنوع مظاهره المادية مثل الكنيسة الكاثوليكية، المدارس، السينمات، المسارح، الساحات العمومية، والمرافق والبنى التحتية المتكاملة التي شُيّدت خلال فترة الحماية الإسبانية على المغرب، التي تساهم في جلب السياح إلى المدينة. هذه المنشآت لا تتقدم فقط مسارات تخطيط حضري مختلفة عن النسيج العتيق، بل تعبّر كذلك عن تفاعلات حضارية وتاريخية مميزة شكلت جزءاً من تطور المدينة في القرن العشرين. ونظراً لأهميته العمرانية والحضارية، فقد تم تعييده ضمن لأئحة التراث الوطني 33، وهو إجراء يوفر حماية قانونية رسمية لهذا الإرث العمراني. ولكن الأهمية لا تنحصر في الحماية القانونية وحدها، بل تمتد إلى التوظيف التنموي والاستثمار الثقافي له، خاصة عبر السياحة الثقافية، التي يمكن أن توفر عائدات مالية يمكن من خلالها صيانتها وترميمه كما تطلت الضرورة ذلك.

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى مجموعة من المعالم التاريخية التي لا زالت تؤدي الوظائف التي أنشئت من أجلها أو تم استبدال وظيفتها مع استثمارها في التنمية المحلية، وهذه المعالم إما ذات طابع ديني أو تعليمي أو ثقافي وفني أو ترفيهي كما يلي:

1.2.2. التراث الكولونيالي الديني: من مظاهر التلاقح الحضاري والتسامح الديني

رافق الوجود الإسباني بمدينة تطوان إنشاء مجموعة من المرافق الدينية التي كانت تخدم الجالية الإسبانية، أبرزها كنيسة حي البارو التي تحولت لاحقاً إلى مسجد كليسيا لإقامة الصلوات الخمس، وكنيسة سييطار ميليطار، والكنيسة الإسبانية La Iglesia Española أو نويسترا سينيورا دي لا فيكتوريا، التي صممها المهندس الإسباني كارلوس أفيليو سنة 1927 بساحة مولاي المهدي. بُنيت هذه الكنائس على أراضٍ كانت مخصصة للحبوس، وقد حافظت بعض هذه المعالم، خصوصاً كنيسة نويسترا سينيورا، على وظيفتها الدينية الأصلية، حيث لا تزال تُقام بها الطقوس الدينية للجالية الإسبانية والزوار، بعد تدخلات ترميمية شملت صباغة واجهاتها وتبليط أسقفها، ما يضمن استمرارية وجودها الديني

والرمزي ويجعلها شاهداً حياً على التواصل الحضاري والتسامح الديني بين المغرب وإسبانيا.



الصورة 03: الكنيسة الإسبانية La Iglesia Española بساحة مولاي المهدي

المصدر: بعدسة الباحث إبراهيم المديدي، 31 يوليو 2024.

من الناحية التنموية، تشكل هذه الكنائس جزءاً من رصيد المدينة التراثي وتساهم في تسويقها ثقافياً، إذ تُعد محطات أساسية للزوار الذين يلتقطون صوراً تروج للمدينة على وسائل التواصل الاجتماعي. كما تُعتبر نقطة انطلاق للرحلات السياحية نحو المعالم التراثية الأخرى، وما يغذي بعدها السياحي هو تواجدها بالقرب من خدمات ذات الصلة بالنشاط السياحي كالوكالات البنكية ووكالات صرف العملات، المطاعم، الفنادق، القنصلية الإسبانية ومكاتب الترجمة، ما يعزز التوظيف التنموي للتراث الديني المتعلق بفترة الحماية الإسبانية بالمدينة.

2.2.2. الفضاءات الثقافية بالحي الكولونيالي بمدينة تطوان

تمثل الفضاءات الثقافية بمدينة تطوان، لا سيما المسارح والسينمات، جزءاً أساسياً من التراث بالمدينة، إذ يعود إنشاء العديد منها إلى الحقبة الاستعمارية الإسبانية، استجابة لمتطلبات المعمرين والعسكريين، مثل مسرح الملكة إيزابيل الثانية، مسرح لونيطة (المسرح الوطني حالياً الذي تم ترميمه)، ومسرح إسبانيول، إلى جانب سينما أيبندا، التي كانت تقدم فيها عروض موسيقية وغنائية وفكاهية من فينة إلى أخرى 34. هذه المنشآت لا تقتصر على كونها مبانٍ تاريخية، بل تمثل قيماً استثنائية من الناحية المعمارية والفنية والثقافية، إذ ما زالت تُمارس فيها الأنشطة الفنية والثقافية التي أنشئت من أجلها، مثل العروض المسرحية والموسيقية، وعروض السينما المحلية والعالمية، وتنظيم المهرجانات الوطنية والدولية، كالمهرجان الدولي لسينما البحر الأبيض المتوسط والمهرجان الوطني للمسرح ومهرجان الريف للفيلم الأمازيغي. تُسهم هذه الفضاءات الفنية والثقافية في تنشيط الاقتصاد المحلي عبر جذب السياحة الثقافية، وتحفيز النشاط التجاري والخدمات المرتبطة بها، مثل المطاعم والفنادق ووكالات الأسفار، ما يجعلها محاور مركزية للتراث الحي في المدينة. بالإضافة إلى ذلك، يُمثل ترميم وتثبيت هذه المنشآت نموذجاً ناجحاً لاستثمار التراث في التنمية المحلية.



الصور رقم 4 و5 و6: واجهات المسرح الوطني (لونيظا سابقا) وسينما إسبانيول (مسرح إسبانيول سابقا) وسينما أبيندا المصدر: بعدسة الباحث إبراهيم المديدي، يناير 2024.

3.2.2. المعالم التراثية ذات الطابع المهني والتعليمي والتربوي

واكب الوجود الإسباني بمدينة تطوان إنشاء مجموعة من المرافق التعليمية والمهنية والتربوية، استجابةً لحاجيات أبناء العمرين آنذاك. وقد تميزت هذه المرافق بقدرتها على مواكبة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتلك الساكنة، من خلال تكوينات وتخصصات منسجمة مع واقع سوق الشغل المحلي واحتياجاته الفعلية. ويبرز هذا النموذج التربوي، في كثير من جوانبه، تبايناً مع وضعية المنظومة التعليمية المغربية التي عانت، في فترات متعددة، من اختلالات بنيوية، من بينها عدم التوازن بين مخرجات التكوين ومتطلبات سوق العمل، حيث تُفرز بعض التخصصات أعداداً كبيرة من الخريجين في مقابل خصائص واضحة في مجالات أخرى.

في هذا الإطار، تم إحداث مدرسة الفنون والصنائع التقليدية سنة 1919، بهدف تكوين أجيال من الحرفيين المتخصصين في صيانة وترميم التراث، سواء على مستوى مدينة تطوان أو بإسبانيا، بالنظر إلى تقارب الخصائص المعمارية والفنية التي تميز التراث في كلا البلدين. وقد أسهم خريجو هذه المدرسة في ترميم

عدد من المعالم الأثرية في إقليم الأندلس بإسبانيا، ومن ذلك قصر ابن عباد ومقر معرض 1929 بإشبيلية، وقصر الحمراء بغرناطة، ومسجد قرطبة 35. ولا تزال المدرسة، إلى اليوم، تؤدي وظائفها التكوينية، من خلال تخريج معلمين وحرفيين مهرة يواصلون ممارسة حرفهم، خاصة تلك التي تعرف إقبالا متزايداً، كفن الزليج والنقش على الجبس والخشب. ويساهم هؤلاء الحرفيون في الحفاظ على التراث الثقافي وصيانه، إلى جانب دورهم في خلق فرص الشغل وتنشيط الاقتصاد المحلي، مما يجعل هذه المدرسة نموذجاً رائداً في ربط التكوين الحرفي بتمتين التراث.

في نفس السياق، أحدثت إسبانيا بالمدينة سنة 1914 مؤسستين تعليميتين هما مدرسة خاسينطو الابتدائية وبيلاز الإعدادية والتأهيلية، بهدف تعليم أبناء العمرين ونشر الحضارة الإسبانية عبر اللغة والثقافة والمعرفة العلمية. وقد استمر دور هاتين المؤسستين التربوي إلى اليوم، مما ساهم في الحفاظ على قيمتهما التراثية والجمالية، وفي تكوين أجيال متعاقبة من التلاميذ. كما أنشئ المعهد الوطني للفنون الجميلة سنة 1945 على يد Mariano Bertuchi، الذي تحول من مؤسسة موجهة للإسبان إلى فضاء لتكوين فنانين مغاربة عالميين، حيث تخرج منه أجيالاً من الفنانين التشكيليين الذين ذاع صيتهم على المستوى العالمي كالكي مغارة وسعد بن سفاخ وأحد بن يسف، وأسهم في تعزيز الروابط الثقافية بين المغرب وإسبانيا.

4.2.2. ساحة مولاي المهدي أو بلأصا بريمو: ذاكرة جماعية ومركز المدينة نحو معظم المعالم التاريخية

كانت الساحة العمومية في التاريخ العربي والغربي فضاءً للتجمع والإبداع والتلقي. أثارت هذه الفضاءات الكثير من التفسيرات الأدبية والأنثروبولوجية والاجتماعية، وكتب الشيء الكثير عن دورها في خلق المتخيل الشعبي الجماعي، بل إن العديد من الأنواع السردية ما كان لها أن تتشكل إلا من مخزون ما تذخره هذه الفضاءات³⁶، حيث تبرز ساحة مولاي المهدي كإحدى أبرز الفضاءات التي يجتمع فيها الناس للتعبير عن مختلف مظاهر الاحتفال والابتهاج كالأعياد والمناسبات، الانتصارات والإنجازات، كما تعد فضاءً للتعبير عن مختلف مظاهر الرضا والتبديد كالمظاهرات والتجمعات العمومية والتجمهرات. كما أصبحت معلمة ذات جاذبية سياحية، يستقطب موقعها المركزي الزوار، وتساهم صورها المتداولة في الترويج للتراث العمراني والثقافي لتطوان، فضلاً عن اندماجها ضمن محيط حضري يوفر خدمات سياحية وتجارية وفندقية وبنكية وترجمة وغيرها، وهو ما يعزز مساهمتها في الدينامية السياحية والاقتصادية للمدينة.



صورة رقم 7: ساحة مولاي المهدي أو ما يعرف محليا بـ "بلاصا بريمو"، التي تمثل القلب النابض للمدينة، ونظرا لأهميتها الاقتصادية والثقافية والحضرية، فإنها تظل مومنة 24/24 ساعة وطيلة أيام الأسبوع

المصدر: بعدسة الباحث إبراهيم المديدي، 15 غشت 2026.

5.2.2. محطة القطار سابقاً: نموذج حي لاستثمار التراث في التنمية عبر تغيير الوظيفة

تعد محطة القطار السابقة بمدينة تطوان من أبرز المعالم التراثية التي توثق لتاريخ النقل السككي خلال فترة الحماية الإسبانية، إذ أنشئت سنة 1918 ضمن خط سكي يربط تطوان بسبتة مروراً بعدة محطات، بهدف تسهيل تنقل الأشخاص والسلع وتعزيز التواصل الاقتصادي والثقافي بين المغرب وإسبانيا. وقد جسدت هذه المحطة، من خلال تصميمها المعماري، تقارب الخصوصيات العمرانية بين الضفتين، بما يعكس عمق الروابط التاريخية والحضرية المشتركة بين البلدين. وبعد توقف نشاطها عقب خروج الاستعمار الإسباني بسبتين، خضعت المحطة لعملية تهيئة تم تحويلها إلى مركز تطوان للفن الحديث، الذي افتتح رسمياً سنة 2013 تحت إشراف وزارة الثقافة، وبمساهمة من الحكومة الأندلسية في إنجاز شطره الأول. ويحتضن هذا الفضاء المتحفي لوحات تشكيلية لفنانين تطوانيين ومغاربة وإسبان،

أسهموا في تشكيل المشهد الفني للمدينة، وتعرض الأعمال وفق تسلسل زمني عبر طوابقه الأربعة. ويُعد هذا التحول الوظيفي نموذجاً ناجحاً في تثمين التراث الكولونيالي، حيث انتقلت المحطة من منشأة مهجورة إلى فضاء ثقافي نابض بالحياة، يساهم في تنشيط السياحة الثقافية من جهة، والحفاظ على الذاكرة الجماعية من جهة أخرى.



الصورة 8 و9: واجهة مركز تطوان للفن الحديث (محطة القطار سابقاً) وبعض لوحات أحد أرواقته

المصدر: بعدسة الباحث إبراهيم المديدي، شتنبر 2022.

جدول رقم 2: أصناف التراث بمدينة تطوان وأشكال توظيفه التنموي

الصنف التراثي	حالته الراهنة	الجهة المسؤولة عن تدبيره	وظيفته الأصلية والحالية	شكل توظيفه تنموياً
المعالم الدينية (مساجد، زوايا وأضرحة)	معظمها في حالة مادية جيدة، بالنظر إلى أعمال الصيانة والترميم المستمرة	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مع تدخل جهات أخرى في بعض المعالم التاريخية	وظيفة دينية وتعبدية، إلى جانب قيمتها التاريخية والثقافية	توظيف ثقافي وتربوي وسياحي، مع تنشيط محيطها اقتصادياً وخدماتياً
المتاحف	متفاوتة حسب طبيعة المتحف وحالته وتجهيزاته	المؤسسة الوطنية للمتاحف، وزارة الشباب والثقافة والتواصل، والقطاع الخاص	حفظ وعرض المجموعات والمقتنيات التراثية، والتعريف بها	توظيف سياحي واقتصادي وثقافي وتربوي وعلمي
الفنادق	متفاوتة، بحسب مستوى الصيانة والتأهيل	القطاع الخاص	إيواء واستقبال الزوار،	توظيف سياحي واقتصادي وتراثي
الكنيسة الإسبانية	في حالة جيدة	الجهة الدينية الإسبانية المختصة، مع ارتباطها بالمؤسسات الإسبانية	وظيفة دينية وتعبدية، وقيمة تاريخية ومعمارية	توظيف ثقافي وسياحي، وإبراز التعدد الديني والتفاعل الحضاري
مدرسة الفنون والصناعات	في حالة وظيفية جيدة، مع استمرار وظيفتها التعليمية والحرفية	وزارة الشباب والثقافة والتواصل	تعليم الفنون والصناعات والحرف التقليدية	توظيف تراثي وثقافي وتربوي واقتصادي، من خلال المحافظة على الحرف ونقل المهارات

الحمامات والأفرنة التقليدية	متفاوتة؛ بعضها مستمر في أداء وظيفته وبعضها يعرف تراجعاً أو تغييراً في الوظيفة	القطاع الخاص	وظائف خدمية ومهنية واجتماعية	توظيف تراثي واجتماعي وسياسي واقتصادي
المعالم ذات الطابع الدفاعي	متفاوتة؛ بعضها في حالة جيدة وبعضها يحتاج إلى الترميم	إدارة الدفاع الوطني	التحصين والدفاع عن المدينة تاريخياً	توظيف تراثي وثقافي وسياسي، من خلال إدماجها في المسارات السياحية والثقافية

المصدر: جرد وتشخيص وتصنيف المؤلفين، 2025.

3.2. التراث الثقافي اللامادي بمدينة تطوان بين الحماية والتثمين

يحظى التراث الثقافي اللامادي بمدينة تطوان باهتمام عدد من المؤرخين والباحثين الذين تناولوا جوانبه المختلفة، سواء من خلال دراسة تاريخ المدينة وحياتها الاجتماعية، أو رصد عادات سكانها وتقاليدهم ولهجتهم ولباسهم وحرفهم ومظاهر احتفالهم. وفي هذا السياق، تبرز أعمال محمد داود، ولا سيما عدة الراوين في تاريخ تطاون والأمثال العامة في تطوان والبلاد العربية، وأعمال حسناء محمد داود حول تطاون: سمات وملامح من الحياة الاجتماعية وتحفة الإخوان في الصنائع القديمة بتطوان³⁷، فضلاً عن دراسة إدريس بوهليلة حول الهجرات الجزائية إلى المغرب وتطوان، وما تضمنته من معطيات حول اللباس والعادات والحرف³⁸. كما تناولت Martha Guerard الطرز المغربي والتطواني، بما يكشف عن أهمية المهارات الحرفية والرموز الجمالية في تشكيل الخصوصية الثقافية للمدينة. وتنسجم هذه الأدبيات مع ما تؤكدته اليونسكو من أن التراث الثقافي اللامادي يشمل المعارف والمهارات والممارسات المتوارثة، والتقاليد الشفوية، والفنون والممارسات الاجتماعية والشعائر والاحتفالات والحرف التقليدية.

وتجلى خصوصية التراث اللامادي التطواني في كونه نتاجاً لتراكم تاريخي وثقافي متعدد الروافد، ارتبط أساساً بالتفاعل بين الموروث المغربي والأندلسي والجلبي والعثماني واليهودي والإسباني، وهو ما أفرز منظومة من التعبيرات الثقافية التي ما تزال حاضرة، بدرجات متفاوتة، في الحياة اليومية للسكان. وتكتسب هذه الخصوصية قيمة إضافية بالنظر إلى الموقع التاريخي للمدينة بوصفها حلقة وصل بين المغرب والأندلس، وهو ما انعكس في فنونها وعاداتها ومهاراتها التقليدية؛ وقد أكدت اليونسكو أن المدينة العتيقة لتطوان تمثل تركيبتها مميّزاً للثقافتين المغربية والأندلسية، مع استمرار تقاليد الفنون والصنائع بها.

ويبرز اللباس التطواني باعتباره أحد أهم مظاهر هذا التراث، لما يحمله من دلالات تاريخية واجتماعية وجمالية. فقد حافظت المدينة على أنماط متعددة من الملابس التقليدية، من بينها الجلابادور والقفطان والجلباب والبلغة والسبينة

والفوطاة، فضلاً عن الحايك المذي عرف تراجعاً واضحاً بفعل التحولات الاجتماعية وتغير أنماط اللباس. ويكشف هذا التنوع عن تعدد الروافد التي أسهمت في تشكيل الهوية المحلية؛ فالجلابادور والبلغة، على سبيل المثال، يرتبطان بتأثيرات أندلسية وعثمانية وهجرات سكانية متعاقبة، بينما يمثل القفطان جزءاً من منظومة أوسع للملابس التقليدية المغربية. وقد أدرجت اليونسكو سنة 2025 القفطان المغربي ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية، باعتباره منظومة تشمل اللباس والمهارات والمعارف المرتبطة بالنسيج والخياطة والتطريز وانتقالها بين الأجيال.

ولا تقل لهجة التطوانية أهمية عن اللباس في التعبير عن خصوصية المدينة؛ فهي تمثل سجلاً لغوياً حياً لتاريخها وتعدد روافدها البشرية والثقافية. فقد اندمجت في العربية المحلية ألفاظ ذات أصول أندلسية وإسبانية وتركيبية وأمازيغية، وهو ما يظهر في مفردات متداولة إلى اليوم، من قبيل البلاصا للدلالة على الساحة، والباريو للحي، والبلايا للشاطئ، والقابريكا للمصنع، والبارادا للمحطة، والاكسادورا والكبوط والكاميسا والسباط في مجال اللباس، والفرناتشي والبوكادويس والطورطيا والطارطا والتشورو في مجال الغذاء. كما تكشف مفردات من قبيل الكاميو والأمبولانصيا والموتشيرا وغيرها عن حجم التفاعل اللغوي الذي شهدته المدينة خلال فترات تاريخية مختلفة. ومن ثم، فإن اللهجة المحلية لا تؤدي وظيفة تواصلية فحسب، وإنما تحتزن ذاكرة المدينة وتحولاتها وعلاقاتها الحضارية، بما يجعلها أحد مكونات التراث اللامادي.

كما تمثل العادات والتقاليد مكوناً أساسياً في الذاكرة الجماعية للتطوانيين، وتجلى خصوصاً في المناسبات الدينية والاجتماعية، وفي طقوس الزواج والوفاة والأعياد. ويحتفظ عيد الفطر، على سبيل المثال، بمجموعة من الممارسات المرتبطة بإعداد الحلويات والأطعمة التقليدية واقتناء الملابس الخاصة بالمناسبة، في حين كان العرس التطواني التقليدي يمتد إلى سبعة أيام، لكل يوم منها طقوسه وممارساته الخاصة. كما ظلت بعض طقوس المآتم، مثل تلاوة القرآن والبردة وتجمع أفراد الأسرة والأقارب، حاضرة رغم التحولات التي طرأت على طرق تنظيمها. ويكشف ذلك عن أن التراث اللامادي التطواني لا يوجد في المتاحف فقط، وإنما يستمر داخل الأسرة والحي والمجتمع من خلال الممارسة وإعادة الإنتاج.

ويمتد هذا الرصيد إلى المطبخ التطواني الذي يعكس بدوره تعدد الروافد الثقافية للمدينة، من خلال أطباق وممارسات غذائية تجمع بين الموروث المغربي والتأثيرات الأندلسية والمتوسطية والإسبانية. ومن أبرز الأطعمة التي ارتبطت بالمذاكرة الغذائية المحلية الخليج والمهلبية والبسطيلة والكسكس وطاجين السمك، إلى جانب الباهيا/البابلا وغيرها من الأطعمة التي تعكس التفاعل التاريخي مع المجال المتوسطي. كما ارتبط إعداد الطعام في المنازل التقليدية بممارسات وأدوات خاصة، من بينها الكينون والكانون، بما يجعل المطبخ مجالاً لتقاطع فيه المعرفة التقليدية والذاكرة الاجتماعية والهوية المحلية.



ويحتل التراث الحرفي موقعاً مركزياً ضمن التراث اللامادي التطواني، بالنظر إلى ارتباطه بالمعارف والمهارات التي تنتقل بين الحرفيين والأجيال. ويشمل ذلك الزليج التطواني، والطرز، وصناعة الجلد، والتجارة والنقش على الخشب، وصناعة الآجر والزليج والخزف وصياغة الذهب والفضة وغيرها. وقد حافظت بعض هذه الحرف على ديناميتهما بسبب استقرار الطلب عليها كما هو الحال لبعض منتجات الصناعة التقليدية (الصور 10 و11 و12)، في حين تراجعت أخرى أو اندثرت بفعل المنافسة الصناعية وتغير أنماط الاستهلاك. وتؤكد اليونسكو أن حماية الحرف التقليدية يرتبط بحماية المعارف والمهارات وضمان انتقالها بين الأجيال.



الصورة 10 و11 و12: بعض معروضات المنتجات الحرفية بالمدينة العتيقة لتطوان

المصدر: بعدسة الباحث إبراهيم المديدي، شنتبر 2024.

وتكشف المعطيات الميدانية والثقافية بالمدينة عن فجوة بين غنى الرصيد اللامادي ومحدودية الاستفادة منه في مجال التثمين. فالمعطيات الخاصة بالنشاط الثقافي والفني بمدينة تطوان خلال الفترة 2018-2021 تشير إلى أن نحو 30% من المهرجانات لم تكن تنظم بصورة دورية ومنتظمة، و86% من الأنشطة كانت موجهة إلى الفئات الميسورة والمتوسطة، في حين كانت 97% من الأنشطة تقدم مجاناً. كما لم تكن البنيات الثقافية والميزانيات المتاحة قادرة على تلبية حاجيات الجمهور، إذ قدرت نسبة السكان والزوار الذين لا يستفيدون من أي نشاط فني بنحو 85%، بينما تراوح عدد المستفيدين من الأنشطة بين 3000 و4000 متفرج شهرياً، أي ما بين 36 ألفاً و48 ألف مستفيد سنوياً³⁹. وتكشف هذه الأرقام عن وجود رصيد ثقافي مهم، غير أن محدودية الموارد وآليات البرمجة والتسويق تحول دون تحويل هذا الرصيد إلى مورد ثقافي وسياحي مستدام.

وعليه، فإن حماية التراث اللامادي بمدينة تطوان لا ينبغي أن تقتصر على توثيق عناصره وتسجيلها، بل تقتضي ضمان استمرارية ممارستها ونقلها بين الأجيال وربطها بالتنمية المحلية والسياحة الثقافية. يكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في ظل التحولات الاجتماعية والعولمة وتغير أنماط الاستهلاك واللباس والاحتفال، وهي عوامل أدت إلى تراجع بعض المفردات والممارسات أو انقراضها. لذلك، فإن ترميم اللهجة المحلية، واللباس التقليدي، والمطبخ، والعادات والاحتفالات، والحرف والمهارات، من خلال التوثيق العلمي، والتعليم والتكوين، والمهرجانات والمعارض والمتاحف والأسواق الحرفية والوسائط الرقمية، يمكن أن يحول التراث اللامادي من مجرد ذاكرة جماعية إلى مورد تراثي وثقافي واقتصادي يسهم في تعزيز جاذبية مدينة تطوان.

وبذلك، يظهر أن خصوصية التراث اللامادي التطواني لا تكمن فقط في كثرة عناصره، وإنما في تركيبته الهجينة وتعدد روافده وقدرته على التعبير عن تاريخ المدينة وتحولاتها، غير أن استمرار بعض مظاهره وتراجع أو اندثار بعضها الآخر يجعل مسألة الحماية والتثمين مرتبطة بمدى قدرة الفاعلين المحليين والمؤسسات الثقافية على الانتقال من مرحلة حفظ الذاكرة إلى مرحلة

إدماجها في سياسات التنمية الثقافية والسياحية، مع الحفاظ على أصالتها ودورها في تعزيز الهوية المحلية.

الخلاصة

تخلص هذه الدراسة إلى أن التراث الثقافي بشقيه المادي واللامادي، لم يعد يُنظر إليه بوصفه إرثاً تاريخياً جامداً، بل أضفى مورداً استراتيجياً للتنمية بأبعادها المختلفة، يستوجب مقارنة متكاملة تجمع بين الحماية القانونية والتوظيف التنموي. وقد أبرز المقال التحول المفاهيمي الذي شهده التراث منذ نهاية القرن العشرين، من التركيز على الأشكال الكلاسيكية للتراث المادي إلى الاعتراف بالتراث الثقافي اللامادي بما يحمله من معارف ومهارات وممارسات اجتماعية. كما بين أهمية الإطار التشريعي الدولي والوطني في حماية التراث، مع الإشارة إلى تعدد المؤسسات المتدخلية في تديره وما يرافق ذلك من تداخل في الاختصاصات يستدعي مزيداً من التنسيق والحكمة.

- ✓ ومن خلال حالة مدينة تطوان، لما تزره من رصيد تراثي غني ومتنوع ذات روافد متعددة، المتمثل في المدينة العتيقة المصنفة ضمن لأئحة التراث العالمي للإنساني لليونسكو، والتراث المرتبط بفترة الحماية ذي الخصائص المعمارية الأوروبية، إضافة إلى التراث اللامادي من حرف وعادات وتقاليد، يفتح آفاقاً حقيقية للتنمية المحلية. غير أن الدراسة تكشف في المقابل عن تفاوت واضح بين عناصر تم توظيفها واستثمارها وأخرى طالها النسيان أو عرفت تراجعاً وتدهوراً، مما يستدعي اعتماد مقارنة شمولية توازن بين الحماية القانونية للتراث وتثمينه، ضماناً لاستدامته وتحويله إلى رافعة تنمية حقيقية.

البibliو غرافيا

- ✓ أقصي منير، 2022، مدينة فاس العتيقة: القيمة التراثية وتحديات المحافظة، منشورات مختبر التراث والتاريخ فاس، ص 102.
- ✓ بوهليلة إدريس، 2018، الهجرات الجزائرية إلى المغرب ما بين سنتي 1830 و1912: تطوان أنموذجاً، أطروحة الدكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مرتيل، جامعة عبد المالك السعدي-تطوان.
- ✓ حمداوي جمال، 2015، التراث الكولونيالي الإسباني في المغرب (البنيات المسرحية نموذجاً)، مجلة نوافذ: دراسات وأبحاث، ص 139.
- ✓ الخزان بوشقي، 2014، كلمة اللجنة المنظمة ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز - فاس، حول موضوع "التراث الحضري والحداثة"، العدد 13، تنسيق حمدوني علي اليزيد والخزان بوشقي، ص 7.
- ✓ عابد الجابري محمد، 1991، التراث والحداثة: دراسات.. ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ص 30.
- ✓ محمد داود حسناء، 2019، تطوان، سمات وملاح من الحياة الاجتماعية، منشورات مكتبة سلى الثقافية، مطبعة الخليج العربي - تطوان، ص 271.
- ✓ يقطين سعيد، 2019 مقال منشور على الموقع الرسمي لصحيفة القدس العربي: <https://www.alquds.co.uk>

- ✓ اليونسكو، 2016، النصوص الأساسية: اتفاقية عام 2003 لصون التراث الثقافي غير المادي، منشورات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافي، شعبة التراث الثقافي غير المادي باريس.
- ✓ الموقع الرسمي لليونسكو: <https://www.unesco.org/ar>.
- ✓ وزارة الاقتصاد والمالية، 2025، قانون المالية للسنتين المائتين 2024 و2025 والوثائق والكراسات الميزانية المصاحبة لهما.
- ✓ المندوبية الإقليمية لوزارة السياحة، 2024.
- ✓ Convention (II) with Respect to the Laws and Customs of War on Land and its annex: Regulations concerning the Laws and Customs of War on Land. The Hague, 29 July 1899, at: <https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/hague-conv-ii-1899>;
- ✓ Convention concerning the Protection of the World Cultural and Natural Heritage. UNESCO, 16 Nov. 1972, Centre du Patrimoine Mondial de l'UNESCO, at: <https://whc.unesco.org/en/conventiontext>;
- ✓ conservation and International charters for restoration, 1987, Editorial Board: Gustavo Araoz, Francisco Lopez Morales, Axel Mykleby, Michael Petzet, Dosso Sindou, Marilyn Truscott, Office: International Secretariat of ICOMOS, 49-51 rue de la Fédération, F-75015 Paris;
- ✓ International Council on Monuments and Sites (ICOMOS). (1964). International Charter for the Conservation and Restoration of Monuments and Sites (The Venice Charter). Adopted at the Second International Congress of Architects and Technicians of Historic Monuments, Venice, 25-31 May 1964;
- ✓ Orbaşlı. A, 2017, Conservation Theory In The Twenty-First Century: Slow Evolution Or A Paradigm Shift?, Journal of Architectural Conservation, Vol. 23, NR 3, P: 157;
- ✓ The Athens Charter for the Restoration of Historic Monuments Adopted at the First International Congress of Architects and Technicians of Historic Monuments, Athens 1931.
- ✓ UNESCO – Cultural Heritage and Sustainable Tourism, at: <https://whc.unesco.org/en/activities/1027>;
- ✓ United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). (1954). Convention for the Protection of Cultural Property in the Event of Armed Conflict. The Hague, 14 May 1954 ;
- ✓ Vafaie. F, Remøy. H, Gruis. V, 2023, Adaptive reuse of heritage buildings; a systematic literature review of success factors
- ✓ Habitat International 142, P: 1.